

المؤتمر السنوي السادس للدراسات التاريخية

الدورة السادسة 2019

الحكومة العربية في دمشق (1918-1920)

بيروت، 26 و 27 نيسان/ أبريل 2019

الورقة المرجعية

يعقد المؤتمر السنوي للدراسات التاريخية، الذي يقيمه سنويًا المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دورته السادسة يومي 26 و 27 نيسان/ أبريل 2019 في بيروت، حول موضوع **الحكومة العربية في دمشق 1918-1920**.

تستمد هذه الحكومة أهميتها في تاريخ الحركة العربية الحديثة من كونها عبّرت، في مرحلة التحول التاريخي الكبير من "العثمانية" إلى ما بعدها، عن إعادة بناء الدولة في المشرق العربي على أساس قومي عصري. كانت مرحلة التحول تلك جزءًا من حقبة تحول عالمي أشمل، من عالم الإمبراطوريات إلى عالم الدول المستقلة. غير أن معظم الحركات القومية الأخرى في العالم العثماني، منذ اندلاعها في القرن التاسع عشر وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وما تلاها من تسويات، تمكنت من الحصول على استقلالها، وحل المسألة القومية، بينما اصطدمت محاولة الحركة العربية تحقيق الاستقلال العربي والشروع ببناء دولة مستقلة في بلاد الشام متحدة مع العراق بالتنافسات والصراعات والاقتسامات والتسويات الفرنسية - البريطانية الاستعمارية، فكانت ضحية هذه التنافسات في مرحلة تغير العالم، لتتبلور المسألة العربية بشكل واضح بلغة عزمي بشارة، وهي مسألة عدم تمكن العرب من بناء وحدتهم، وحل مسألتهم القومية. ما زالت هذه المسألة مستمرة إلى اليوم، تفرض نفسها من زاوية

أنها مسألة عروبية على كل دولة قطرية أو وطنية راهنة للحفاظ على تماسكها الوطني نفسه، وإلا ستكون تحت مستوى الدولة. فالعروبة الحضارية والثقافية هي ملاط الإجماع والتوحيد واللحمة الوطنية لكل دولة وطنية عربية.

كانت تجربة الحكومة العربية تجربة حكومة عربية عصرية في قوانينها وأجهزتها الإدارية والمؤسسية الفتية، أي قوانين الدولة الحديثة وأجهزتها. وتمثلت تجربة الحركة العربية في فترتها بالمؤتمر السوري العام الذي اضطلع بوظائف عدة مركبة، منها تمثيل البلاد سياسياً وأداء دور مجلس نواب وجمعية تأسيسية في وقت واحد، وعبرت هذه التجربة عن أول محاولة بذلتها جمعية منتخبة في بلاد الشام لصوغ دستور عصري متكامل بعد انهيار الدولة العثمانية.

أرسيت الوطنية السورية العروبية التي وضع مبدأها فيصل - "الدين لله والوطن للجميع" و"نحن عرب قبل أن نكون مسلمين ومسيحيين وموسويين" - بصفتها موجّهات للرؤية في تلك الفترة. وكذلك، فإن استقلالية السلطات وبناء جيش وطني سوري، وسن قانون للتجنيد الإجباري، وإنشاء نويات جامعة سورية حديثة ومجمع علمي للغة العربية، ومحاولة إصدار نقد وطني سوري، وتكون أحزاب نيابية، ورسم مجال للرأي العام المتعدد الاتجاهات، ونظام مؤسسي لمقاطعات لامركزية في إطار وحدة الدولة، وبروز دور المرأة في الحياة الاجتماعية... إلخ، تعود كلها إلى تلك التجربة القصيرة. جاء دستور الدولة السورية العربية، أو المملكة السورية وذكرت أحياناً المملكة العربية السورية، عصرياً منفتحاً، فكان الدستور عصرياً مدنياً في إطار ما يمكن اعتباره مفهوم العلمانية المرنة. أخذت التجربة العصرية المؤسسية من التنظيمات العثمانية أفضل ما فيها: عناصر التحديث والنهضة، وصبتها ملاطاً مؤسسياً لحياة وطنية سورية عربية جديدة، بعد انهيار الدولة العثمانية.

انبثقت الحكومة العربية من المؤتمر السوري العام الذي انتخب وفق نظام الانتخابات العثمانية على درجتين، وضم مندوبين عن كافة أجزاء بلاد الشام. ومع أن هناك حاجة إلى دراسة مدى تمثيلية هذا المؤتمر لاتجاهات السوريين في تلك الفترة، فإنه يبدو من خلال مؤشرات عديدة تستوجب التعمق في البحث أكبر هيئة ممثلة لتلك الاتجاهات، وتمتعت بتلك الصدقية بحيث تحول برنامج دمشق الوطني حول تقرير مصير البلاد إلى برنامج لأولئك الممثلين. كما كان التمثيل حقيقياً على المستوى المذهبي والديني والثقافي، فتحدّر أعضاء المؤتمر من مختلف عناصر الهيكل الديني والمذهبي السوري، سنّة وعلويين ودروراً ومسيحيين ويهوداً وأعيان ريف ومتقنين ووجهاء مدن يتمتعون بالقوة الاجتماعية والسياسية في مجموعاتهم... إلخ.

ترأس دورات المؤتمر محمد فوزي العظم وهاشم الأتاسي والشيخ رشيد رضا، وكانت تجربة المؤتمر السوري تجربة تسامح مؤسسية فريدة من نوعها في تاريخ بلاد الشام حتى ذلك اليوم. ولم يكن ذلك مدفوعاً بتخطيط مسبق للتمثيل، بل كان التمثيل حصيلة الانتخاب على درجتين.

كان لتجربة الحكومة العربية تناقضاتها السياسية والاجتماعية؛ إذ شهدت تفجر التناقضات الإقليمية الجهوية السورية والعراقية والفلسطينية والشامية في صلب الحركة العربية، والتناقضات مع الحجاز مع أن الجيش السوري غدا سورياً بصورة شبه تامة يضم في قياداته بعض قادة الحركة العربية من الضباط العراقيين العثمانيين الذين التحقوا بالحركة العربية خلال الثورة العربية، وانقسام الحركة العربية إلى شامية وعراقية تحت وطأة التقسيم الدولي السياسي الضاغط للمشرق العربي. برزت كذلك الانقسامات الجيلية - السياسية بين جيل القدامى في الحركة العربية وجيل الشباب، وبين أعيان دمشق والنخب الجديدة... بمعنى آخر، كانت تجربة الحكومة العربية خلال فترتها القصيرة حقبة شديدة الخصب بالاتجاهات والصراعات، وبرز حيز الرأي العام، وانخراط الناس في عالم السياسة والفعل ومحاولة المساهمة في تقرير مصائرهم في مرحلة تغير عالمية حاسمة. على مستوى تاريخها السياسي القصير، فإن التجاذبات والضغوط التي حكمت نشوء الحكومة العربية وتطورها كانت المرحلة الكبرى للتجاذبات الفرنسية - البريطانية حول تقاسم المشرق العربي، وتعديلات اتفاقية سايكس - بيكو إلى اتفاقية سايكس - بيكو الموسعة، ثم انعقاد مؤتمر سان ريمو (1920) وباقي القصة التاريخية معروفة للمؤرخين. لكن برزت هنا إشكالية العلاقات العربية - التركية، والمواقف المختلفة والاستقطابية في الحكومة العربية والحركة العربية وفي المؤتمر السوري العام تجاهها، في مرحلة انطلاق حركة التحرر الوطني في تركيا بقيادة مصطفى كمال. هذا لم يدرس عربياً أو سورياً (نركز هنا على سوري أو عربي وليس على الدراسات الغربية) بشكل كاف، كما أن الدراسات السورية في هذا الموضوع ما زالت محدودة.

درست مرحلة نشوء حركات القوميات الحديثة في الدولة العثمانية منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى بشكل واف. كما درست مرحلة تكون الحركة العربية ونهوضها الثقافي والسياسي، وأزمة العلاقات العربية- التركية في ما تبقى من العالم العثماني بعد وصول الاتحاديين إلى الحكم (1909)، وإن كانت هذه المرحلة مازالت تتطلب بالنسبة إلى الكتابات التاريخية العربية مزيداً من البحث الموضوعي المتحرر من التأثيرات الأيديولوجية والسياسية اللاحقة التي حكمت محاولة تدوين تاريخ عربي. مع توافر الأرشيف والدراسات، درست أيضاً بشكل واف مراحل التنافس الفرنسي - البريطاني حول الوطن العربي، وتقاسم المشرق العربي بين الفرنسيين والبريطانيين، وموقع القوى الدولية المؤثرة في حركة الصراع تلك، لكن دراسة الحكومة العربية بدمشق (1918-1920) التي كانت ثمرة الاندماج بين الحركة العربية ممثلة بجمعيتها الأهم سياسياً وهي "العربية الفتاة" وأشرف الحجاز في ما عرف بالثورة العربية الكبرى (1916-1918)، وتحالف قيادة هذه الثورة مع البريطانيين في مجرى الصراع الدولي الضاري الذي تمثل باندلاع الحرب العالمية الأولى على أساس الحصول على الاستقلال العربي بعد نهاية الحرب، كانت الأقل حظاً في هذه الدراسات، وتحديداً الدراسات العربية الحديثة.

نقصد هنا على وجه التخصيص مرحلة الحكومة العربية بدمشق. ومن هنا، ليس مفارقةً أن نجد أن حجم تلك الدراسات العربية المنهجية والمتعلقة بتلك التجربة ما يزال محدودًا، بينما تحضر بشكل خيطي أو عابر مجمل في مجال تاريخ الحركة العربية الحديثة العام، في ما عدا بعض الدراسات المحدودة التي ما زالت أهميتها ونوعيتها راهنتين. ففي التاريخ الهاشمي والعروبي التقليدي العام، أي الذي ينطلق من بؤر نظرية سياسية هاشمية، أهملت دراسة هذه التجربة لصالح التركيز على التجريبتين الأردنية والعراقية (الهاشميتين) اللتين عرفتا حظًا تاريخيًا - سياسيًا من النجاح والاستمرارية والتأثير، في حين أهملتها الكتابة التاريخية الأكاديمية السورية الحديثة التي أنتجت نصوصها الأساسية منذ مرحلة الخمسينيات إهمالًا كبيرًا، وتطرت إليها بشكل مجمل ومحدود بوصفها جزءًا من مراحل تطور الحركة القومية العربية الحديثة، لتأثر تلك الكتابات بالمنظورات الأيديولوجية القومية الجديدة التي نهضت منذ مرحلة الأربعينيات على أساس القطع مع الحركة القومية العربية التقليدية، في إشارة إلى ميراث الحركة العربية إبان مرحلة الثورة العربية، على الرغم من أن النخب العربية السورية كانت ما تزال حتى منتصف الأربعينيات بما فيها قيادات الكتلة الوطنية السابقة التي تولت الحكم بعد دعوة الحياة الدستورية إلى سورية (1943) تحتفل بيوم الثامن من آذار/ مارس عيدًا لاستقلال سورية، وهو اليوم الذي أعلنه المؤتمر السوري العام يومًا للاستقلال. لكن، منذ منتصف الأربعينيات وتحديدًا منذ عام 1946 توارى هذا الاحتفال مع احتدام الصراع بين القيادتين السورية والأردنية حول ما أطلق عليه مشروع "سورية الكبرى".

هذا نظرحه خلفية تاريخية لا لبحثه في المؤتمر، فقد يخصص له المركز أو غيره مؤتمرًا آخر، للإشارة إلى أن على الرغم من الاحتفال بيوم الاستقلال السوري الذي أعلنه المؤتمر السوري العام، فإن مدرسة التاريخ السورية الحديثة تجاهلت تاريخ هذه الفترة، وغدت مرحلة الحكومة العربية عبارة عن فقرة أو تفصيل في التطور التاريخي العام، كما غدت جزءًا من درس في كتب التاريخ المدرسية الرسمية.

هناك مفارقة إذًا بين أهمية هذه التجربة على المستوى السوري الخاص، وبين ضمور حضورها في الأدبيات التاريخية الأكاديمية والمدرسية السورية. على مستوى البحث التاريخي الموضوعي بمعناه الخاص، تحضر مفارقة أخرى أكثر مدعاةً للانتباه والتبصر، وهي أن فقر المكتبة العربية عمومًا والتاريخية السورية خصوصًا بدراسة مرحلة الحكومة العربية يتزافق مع وفرة نسبية لمصادر دراستها العربية الأولية والثانوية. للأسف الشديد، لم تستخدم هذه المصادر حتى الآن في دراسة أكاديمية منظمة لتجربة الحكومة العربية، في ضوء المصادر العربية ولا حتى في ضوء مصادر الأرشيف الغربي المتاح.

تتمثل الخلاصة في أن دراسة تجربة الحركة العربية في محاولة بناء الحكومة العربية تجسيداً لبناء الدولة العربية المستقلة بقيت غائبة حتى الآن عن الدراسة التاريخية، في ما عدا أعمال محدودة.

هذا المؤتمر أكاديمي بحت، يركز على تجربة الحكومة العربية في سورية (1918-1920) فحسب. بالطبع، لا يمكن تجاهل طبيعة مرحلتها وتاريخ ما قبلها، بل ولا حتى تاريخ ما بعدها، لكن هذه التجربة هي محور المؤتمر.

يتطلع المؤتمر إلى استقبال معالجات بحثية جديدة أو تتميز بقيمتها البحثية المضافة بالاعتماد على المصادر العربية الأولية المتاحة، والثانوية التي لم تستخدم حتى الآن في مجال الدراسة التاريخية لتلك التجربة بشكل نقدي كاف، من دون إهمال المصادر في الأرشيف الغربي. هناك وفرة نسبية في مصادر المذكرات، وفي تقارير الصحف وأخبارياتها، فضلاً عن القرارات الرسمية للحكومة المنشورة في الجريدة الرسمية (العاصمة)، وجزء منها منشور أيضاً في جريدة حلب الرسمية. تعطي هذه القرارات مادة غنية مثيرة للتحليل.

يقترح المؤتمر طائفة تأشيرية من الموضوعات التي تغطي هذه التجربة:

1- نقد إيستوغرافي تحليلي - نقدي لما كتب عن الحركة العربية في الدراسات العربية وعلاقتها بتجربة

الحكومة العربية. يتطرق هذا النقد أيضاً إلى المذكرات الوفيرة نسبياً، وسردياتها المختلفة لتاريخ

هذه التجربة

2- أوراق الأمير زيد وتحليلها في ضوء السياق التاريخي وتمثيل الشباب حوله

3- الصراع الفرنسي - البريطاني ودور النفط في التعديلات والاتفاقيات التقاسمية الجديدة

4- المؤتمر السوري: نشأته وتطوره ومراحله

5- دورة الاستقلال في دورات المؤتمر السوري العام

6- أزمة الاستبدال ونشوء اللجنة الوطنية العليا

7- بنية حكومات العهد العربي

8- الموقف من الهجرة اليهودية ومشروع وعد بلفور بالوطن القومي لليهود واتفاق فيصل - وايزمان

9- اتفاق فيصل - كليمنصو

10- بروز حزب الاستقلال بصفته واجهة للعربية الفتاة، وتشكل الأحزاب في المؤتمر السوري العام

11- أعيان دمشق والموقف من الحكومة العربية

12- انقسامات العربية الفتاة السورية - العراقية

13- الصراع بين الراديكاليين والمعتدلين

14- الاتصالات العربية - الكمالية وانقسامات الحركة العربية تجاهها وتأخر التحالف مع الكماليين

- 15- مشكلات الحكومة العربية مع الفرنسيين والبريطانيين
- 16- موقف العشائر السورية: الفدعان والرولا... إلخ
- 17- فتنة شباط 1919 بجلب بين سرديات الفاعلين والسرديات الفرنسية، وهو محل لتلمس مواقف الكنائس المسيحية الاندماجي الوطني مع مشروع الحركة العربية
- 18- نشوء الجيش السوري المستقل ومواجهته في ميسلون: مقارنة تحليلية نقدية بين سرديتين
- 19- سياسة الحكومة العربية تجاه المسألة اللبنانية
- 20- الدستور السوري: مصادره وبنية قانونه الدستوري للدولة، والدولة الموحدة اللامركزية ونظام المقاطعات، ومسألة ما يدعى بالأقليات... إلخ
- 21- من إعلان الاستقلال إلى إنذار غورو
- 22- الوزارة الدفاعية: تسريح الجيش السوري ثم جمع قوى المقاومة، والدفاع عن كرامة الوطنية السورية العربية وشرفها في معركة ميسلون
- 23- مشكلة القرض الوطني والوضع الاقتصادي - الاجتماعي خلال سنوات (1918-1920)
- 24- معركة ميسلون وما بعدها (يهتم المؤتمر بمرحلة التقسيم والترقيع حتى تشكيل "الاتحاد السوري" وليس ما بعده) في سياق الارتباط بين خطة التقسيم الفرنسية الاستعمارية وبين محاولة تصفية الإرث القصير للحكومة العربية.
- 25- دور مرحلة الحكومة العربية في تأسيس الوطنية السورية العربية
- 26- شخصيات من مختلف الأجيال: الأمير زيد، رضا باشا الركابي، محمد عزة دروزة، محمد كرد علي، عوني عبد الهادي، صبحي العمري، ساطع الحصري، حسن الحكيم، أحمد سامي السراج، سعيد حيدر، ياسين الهاشمي، عبد الرحمن الشهبندر (طور الحكومة فحسب بالنسبة إلى الشهبندر)، هاشم الأتاسي، يوسف العظمة، رشيد رضا، فوزي باشا العظم... إلخ
- 27- الملك فيصل الشامي: مشكلات فيصل مع الملك حسين، الأمير عبد الله، العروبيون السوريون... إلخ
- ثمة طائفة أخرى لم تذكرها هذه اللائحة، لكنها تحفز على التفكير بالبحث التاريخي في أدق المعطيات المجهرية التي تفيد المعرفة بتاريخ الحركة العربية في مرحلة هذه الحكومة.

يتطلع المؤتمر إلى استقبال دراسات أصيلة مختصة، تتطوي على محاولة بحثية إبداعية في هذا الموضوع، تقدم إضافات جديدة أو معالجة جديدة، وفق النظم الآتية:

- 1- ي عقد المؤتمر في موعده الدوري في نيسان/ أبريل 2019
- 2- تستقبل اللجنة العلمية للمؤتمر المقترحات البحثية وفق الاستمارة المرفقة حتى موعد أقصاه 30 أيلول/ سبتمبر 2018.
- 3- تستقبل اللجنة العلمية البحوث التي وافقت اللجنة العلمية على مقترحاتها مكتملة قابلة للتحكيم حتى موعد أقصاه أواخر كانون الثاني/ يناير 2019
- 4- تخضع الأوراق البحثية بكاملها للتحكيم من قبل لجنة علمية مختصة اختصاصًا دقيقًا بموضوع المؤتمر، قبل انعقاد المؤتمر، وتتاح فرصة شهر واحد لإجراء التعديلات بعد نهاية المؤتمر.

نواظم المشاركة في المؤتمر

تستقبل لجنة المؤتمر المقترحات البحثية- الملخصات باللغتين العربية أو الإنكليزية (نحو 700 كلمة) على أن تكون مستوفية شروط المقترح البحثي العلمي، مع السيرة الذاتية للباحث في غضون شهر تموز وحتى 30 أيلول/ سبتمبر، وذلك على العنوان التالي: History.conference2019@dohainstitute.org

1. يخضع المقترح البحثي لتحكيم داخلي، ويبلغ الباحث بالنتيجة: قبولًا أو اعتذارًا أو طلب تعديل، خلال أسبوعين من تاريخ الاستلام.
2. تُستقبل الأبحاث التي وافقت لجنة المؤتمر على مقترحاتها، بحيث تكون قابلة للتحكيم ومستوفية مواصفات التوثيق التي يعتمدها المركز في موعد أقصاه 31 كانون الثاني/ يناير 2019، وتحكم الأبحاث من طرف لجنة علمية مختصة، وتلتزم اللجنة بإعلام الباحث بقرارها (موافقة/ اعتذار/ موافقة مع التعديل) في موعد أقصاه 1 آذار/ مارس 2019.